تقرير حقوق الإنسان في موريتانيا لعام 2014

الملخص التنفيذي

تعد موريتانيا جمهورية إسلامية ذات نظام بالغ المركزية. ويشكل العرب البربر، والمعروفين أيضاً باسم البيظان البيض حوالي 30 بالمائة من السكان، في حين أن الناطقين باللغة العربية من الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى، والذين يعتبرون أنفسهم بأنهم أحفاد العبيد المحررين أوالحراطين أو "البيظان السود،" فهم يشكلون حوالي 40 بالمائة. وتشكل الجماعات الإثنية الأفريقية - الموريتانية، والمواطنون الآخرون الذين ينتمون إلى أعراق من جنوب الصحراء الكبرى النسبة الباقية من السكان.

الرئيس هو حاكم الدولة، والدستور مبني على مزيج من القانون الفرنسي المدني وقانون الشريعة الإسلامية. ويمارس مجلس الشيوخ والمجلس الوطني الوظائف التشريعية لكن هذه السلطات التشريعية ضعيفة مقارنة مع السلطة التنفيذية. يختار الناخبون حكام البلديات، الذين ينتخبون بدورهم أعضاء مجلس الشيوخ. وفي شهر حزيران/يونيو أعاد الناخبون انتخاب محمد ولد عبد العزيز كرئيس للبلاد لفترة رئاسية ثانية مدتها خمسة سنوات. واعتبر المراقبون الدوليون الانتخابات التي جرت حرة ونزيهة وشفافة بشكل عام. في شهري تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر من عام 2013، فاز حزب الاتحاد من أجل الجمهورية، وهو الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس، بأربعة وسبعين مقعداً من أصل 174 مقعداً في مجلس الشيوخ خلال الانتخابات المباشرة. وحافظت الحكومة على سيطرة فعالة على قوات الأمن.

وكانت المشاكل الأساسية لحقوق الإنسان هي استخدام أجهزة تطبيق القانون للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، واستمرار الرق والممارسات المتعلقة بالاسترقاق، والاتجار بالأشخاص.

كما كان من بين المشاكل الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان التي وردت بالتقارير الأوضاع القاسية في السجون، والاعتقالات التعسفية، والسجن لفترات مطولة قبل المحاكمة. وكان تأثير الحكومة على السلطة القضائية، والقيود المفروضة على حرية التجمع، والقيود المفروضة على الحريات الدينية، والفساد الحكومي، بمثابة مشاكل. ووقعت حالات تمييز ضد النساء، وختان الإناث، وزواج القصّر والزواج القسري، والتهميش السياسي لمجموعات إثنية تتمركز في جنوب البلاد، والتمييز العنصري والعرقي، وعمالة الأطفال، والتمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، وعدم إنفاذ قوانين العمل بشكل كاف.

واتخذت الحكومة خطوات متواضعة لمعاقبة المسئولين الحكوميين الذين ارتكبوا انتهاكات وحاكمت عدداً منهم، ومع ذلك، كثيرا ما أفلتت السلطات والقطاعات المتميزة بالمجتمع من العقاب على تصرفاتها.
اعترضت منظمات المجتمع المدني على العدد الضئيل من لوائح الاتهام الموجهة ضد من زُعم أنهم ارتكبوا انتهاكات.

القسم 1: احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

لم ترد أي تقارير عن حالات حرمان أي شخص من حياته على نحو تعسفي أو غير مشروع من قِبل الحكومة أو من يمثلها.

ب. الاختفاء

لم ترد أي تقارير عن حالات اختفاء أشخاص بدوافع سياسية. في شهر تموز/يوليو أغلق المسؤولون سجن صلاح الدين، وهو سجن "سري" ذو حراسة مشددة في مدينة عطار كان يحتجز فيه 14 سجيناً بمعزل عن العالم الخارجي أدينوا بجرائم تتعلق بالإرهاب. وورد أن الحكومة نقلت جميع نزلاء هذا السجن إلى السجن المركزي في نواكشوط في نفس الشهر.

ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

يحظر الدستور والقانون التعذيب، ومع ذلك، فقد أفادت منظمة غير حكومية موثوقة تعنى بحقوق الإنسان، بأنها تلقت شكوى ذات مصداقية حول تعذيب من قبل مسؤولي الأمن. كما أن مراقبين مستقلين لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ذكروا أن أفراد الأمن قاموا بتعذيب المحتجزين لانتزاع الاعترافات منهم. وذكرت منظمة العفو الدولية أن طرق التعذيب شملت الضرب، ومحاكاة الإغراق، ووضع السجناء في وضعيات جسدية مجهدة.

وفي شهر أيار/مايو، أفادت منظمة حقوقي، وهي منظمة محلية غير حكومية لحقوق الإنسان بأن الدرك في الجوف عذبوا راعي إبل بعد القبض عليه بتهمة السرقة. وزعم نشطاء منظمة حقوقي أن الدرك قيدوا المشتبه به وضربوه بشكل متقطع على مدى عدة أيام.

وفي شهر آذار/مارس، ذكرت منظمة غير حكومية موثوقة أن السلطات أدانت وسجنت أحد حراس السجن بسبب تعذيب سجين عام 2012.

وبتاريخ 1 تموز/يوليو، زعم وزير العدل أمام الجمعية الوطنية أنه عدا عن قضية واحدة غير محددة، لم تكن هناك حالات تعذيب في السجون ولا في مراكز الاحتجاز منذ خمس سنوات. بتاريخ 21 آب/أغسطس، أعلنت مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني عن تأسيس وكالة مستقلة لمنع التعذيب في المنشآت الحكومية.

الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

ظلت ظروف السجن قاسية ومهددة للحياة. وبسبب ضعف الظروف الأمنية ووجود السجناء الخطرين مع غير الخطرين، عاش السجناء في جو من العنف واضطر بعضهم لدفع رشاوى لسجناء آخرين لتجنب مضايقتهم وتعذيبهم. ووردت تقارير موثوقة تؤكد استمرار التعذيب والضرب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة وفي عدة سجون في مختلف أنحاء البلاد وفي المرافق العسكرية والمرافق التابعة لقوات الدرك.

الأوضاع الفعلية: وفقاً لإحصائيات وزارة العدل، مع حلول 1 تشرين الأول/أكتوبر كان هناك 1,768 سجين، من بينهم 1,027 يقضون الأحكام الصادرة ضدهم، بينما هناك 724 في الحبس بانتظار المحاكمة.

وكانت هناك 21 امرأة سجينة (10 مُدانات و 11 محتجزة بانتظار المحاكمة)، كما كان هناك 51 من القاصرين (25 مُدانون و 26 بانتظار المحاكمة). واحتوى سجن دار النعيم، وهو السجن الرئيسي في نواكشوط والمصمم لاستيعاب 300 سجينا، على 874 سجينا. وفي كثير من الأحيان قامت السلطات باحتجاز المعتقلين الذين ينتظرون المحاكمة مع السجناء المدانين وأحياناً مع السجناء الخطرين. وكثيرا ما شارك حراس ذكور بمراقبة السجينات، وهي ممارسة انتقدتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا. كانت أوضاع الاحتجاز للنساء عموماً أفضل من أوضاع الاحتجاز للرجال. ووفقاً لمديرية إدارة السجون، كان سجن النساء في نواكشوط أقل ازدحاماً بقدر كبير.

بسبب تدهور الأوضاع في مرافق احتجاز القاصرين في بيلا، احتجزت السلطات 48 من القاصرين الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشر إلى السابعة عشر في سجن نواكشوط المركزي. كما أنها احتجزت سبعة أطفال آخرين من نفس العمر في سجن نواذيبو. كان هناك احتكاك بين السجناء القاصرين والبالغين، بما في ذلك أولئك الذين أدينوا بجرائم إرهابية وجرائم عنيفة أخرى. وذكرت إدارة السجن أن طفلاً واحداً يبلغ من العمر ثلاثة سنوات بقي مع والدته السجينة. منحت وزارة العدل في بعض الأحيان الحضانة المؤقتة لأطفال السجينات لشخص آخر من العائلة لتجنب بقاء الأطفال في السجن مع أمهاتهم. وواصلت منظمات غير حكومية دولية مثل مؤسسة نورا الخيرية وجمعية كاريتاس ومنظمة أرض الرجال بتوفير التعليم و فرص العمل للمحتجزين السابقين والحاليين من الأحداث والنساء.

استمر ورود تقارير حول سوء التغذية في السجون، والسل، وقلة النظافة والنواحي الصحية، ونقص المياه الصالحة للشرب، وعدم وجود القدر الكافي من التهوية والتدفئة. ومازال الاكتظاظ، والعنف بين السجناء، وسوء الرعاية الطبية، يشكلون مشاكل. وافتقرت السجون للصابون والمنظفات، كما أن بعضها لم يحتوي على أنظمة تخلص من النفايات. وكان سوء التغذية مشكلة واسعة الانتشار - على الأخص بين السجناء الأجانب، والسجناء الذين لم يكن لديهم روابط أسرية، وأيضاً السجناء المرضى.

وأفادت السلطات بوفاة ثمانية سجناء خلال العام. اثنين من السجناء ماتوا بسبب حريق أضرم عمداً من قبل سجين بتاريخ 15 آذار/مارس في سجن الزويرات. ومات سجين ثالث بسبب مرض غير محدد في سجن صلاح الدين بتاريخ 12 حزيران/يونيو. ووفقاً لأفراد الأسرة، فقد أهمل مسؤولو السجن ذلك السجين عمداً، مما أدى إلى تسريع وفاته. وخلال فترة الحبس المطول قبل المحاكمة، توفي سجين في سجن لعيون بسبب مرض. ولم تكن أسباب وفاة السجناء الأربعة الباقين معروفة.

لم يكن السجناء يحصلون على طعام كافٍ، وكانت الظروف الصحية في مطابخ السجن متدنية. وعلى نحو مماثل، لم تكن المرافق الطبية والأطقم الطبية كافية، لاسيما في سجن دار النعيم للرجال. وتراوحت التهوية في العديد من الزنزانات ومناطق الاحتجاز من غير كافية إلى معدومة، واحتجزت الحكومة نسبة كبيرة من هؤلاء السجناء في مراكز احتجاز مؤقتة أو في مساكن خاصة غير صالحة للاحتجاز على المدى الطويل.

ورد أن أماكن الاحتجاز داخل مراكز الشرطة مكتظة وغير صحية وسيئة التهوية. كما واصلت المنظمات غير الحكومية شجب ظروف الاكتظاظ وفترات الحبس المطولة بانتظار المحاكمة. وقد تفاقمت أوضاع الاكتظاظ في السجون بسبب تواجد عدد كبير من المحتجزين بانتظار المحاكمة.

النواحي الإدارية: تقدمت جهود تحسين حفظ السجلات ببطء. خلال عام 2012، سلم الاتحاد الأوروبي مشروع لإدارة قواعد البيانات والسجلات إلى الحكومة، لكن إدارة السجون أفادت أن المشاكل الفنية ساهمت

في تأخير تطبيق المشروع. استمر ورود تقارير من المنظمات غير الحكومية المحلية بأن مسئولي السجن كثيرا ما أضاعوا ملفات السجناء، مما أدى في بعض الحالات إلى تأجيل الإفراج عنهم.

لم تكن هناك بيانات متوفرة حول ما إذا قامت المحاكم بإصدار أحكام بديلة على مرتكبي الجرائم غير العنيفة. ولم يكن هناك أمناء مظالم مستقلين ضمن نظام السجون، لكن سمح للسجناء بتقديم شكاوى بمزاعم سوء المعاملة إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا. تسمح اللوائح للسجناء باختيار أحدهم ليمثلهم في التعامل مع الإدارة، واستفاد السجناء في بعض الأحيان من هذا الأمر. وسمحت السلطات للسجناء بمقابلة زوارهم على نحو منتظم. وسمح للسجناء المسلمين بأداء فرائض الصلاة بشكل منفرد، وبعكس السنوات الماضية، كان بوسع السجناء لقاء الأئمة الذين كانوا يزورون السجن كل أسبوعين.

أقرت الحكومة بشكل عام بمزاعم الظروف غير الإنسانية لكنها نادراً ما قامت بإجراءات تصحيحة.

المراقبة المستقلة: سمحت الحكومة للمنظمات غير الحكومية والدبلوماسيين والمراقبين الدوليين لحقوق الإنسان بزيارة السجون ومراكز المعتقلات. وتمكنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الدخول للسجون بدون حدود وقامت بعدة زيارات لها، بما فيها زيارة المشتبهين بالإرهاب، كما قامت أيضا بزيارات متكررة لسجن دار النعيم وسجن نواكشوط المركزي.
وفي شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل فتحت إدارة السجون أبواب عدة سجون في نواكشوط لموظفي السلك الدبلوماسي الأجانب الذين أجروا مقابلات مع السجناء وأفراد من الموظفين.

التحسينات: خففت الحكومة الاكتظاظ في السجون بشكل طفيف، بما في ذلك افتتاح سجن جديد في نواذيبو.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحظر الدستور والقانون الاعتقال والاحتجاز التعسفي، إلا أن السلطات لم تراع هذا الحظر.

وفي بعض الحالات قامت السلطات باعتقال واحتجاز المتظاهرين والناشطين في حقوق الإنسان والصحفيين بشكل تعسفي (انظر الجزء 2.أ).

ينص القانون على عدم جواز إبقاء القاصرين قيد الاحتجاز بانتظار المحاكمة لمدة تتجاوز الستة أشهر. ومع ذلك فقد وردت تقارير عن بقاء العديد من الأفراد، بما فيهم القاصرين، رهن الاحتجاز بانتظار المحاكمة لمدة مطولة بسبب النقص في قدرة الجهاز القضائي على معالجة القضايا على وجه السرعة.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

تتولى الشرطة الوطنية، تحت إشراف وزارة الداخلية، مسئولية إنفاذ القانون والحفاظ على النظام في المناطق الحضرية. ويؤدي الحرس الوطني، الذي يعمل أيضا تحت إشراف وزارة الداخلية، دورا شرطياً محدوداً تماشياً مع دوره المتمثل في ضمان الأمن في المنشآت الحكومية خلال وقت السلم. فعلى سبيل المثال، يجوز للسلطات الإقليمية أن تطلب من الحرس الوطني المساعدة في إعادة النظام العام أثناء عمليات الشغب وغيرها من الاضطرابات واسعة النطاق. أما قوات الدرك، وهي قوة شبه عسكرية متخصصة خاضعة لوزارة الدفاع، فتتولى مسؤولية الحفاظ على النظام العام داخل وخارج المدن، بالإضافة إلى تقديم خدمات تنفيذ

القانون في المناطق الريفية. ويحافظ التجمع العام لأمن الطرق، وهو أحدث قوة شرطة تابعة لوزارة الداخلية، على الأمن على الطرق كما أنه يشغل نقاط التفتيش الأمنية في جميع أرجاء البلد.

تلقى رجال الشرطة رواتب ضئيلة وكانوا يفتقرون لأجهزة التدريب الكافية. وشكل الفساد والإفلات من العقوبة مشاكل كبيرة. وقامت الشرطة بشكل منتظم بطلب الرشوة عند الحواجز الليلية في نواكشوط وعند حواجز التفتيش بين المدن. وردت عدة تقارير مفادها أن الشرطة كانت تعتقل الأفراد تعسفا عند هذه الحواجز، وفي كثير من الأحيان كانت تعتقلهم بدون سبب وجيه لعدة ساعات أو طيلة الليل.

نادراً ما حاسبت الحكومة مسؤولي الأمن على أفعالهم أو اتخذت إجراءات قضائية بحقهم لإساءة استخدام السلطة، إلا إذا كانت التهم تشمل أنشطة إرهابية. إلا أنه في شهر أيار/مايو، حكمت المحكمة الجنائية في نواكشوط على ثلاثة من عناصر أمن الطرق بالسجن سبعة سنوات بسبب اغتصاب قاصر.

قامت "أخلاقيات الشرطة"، وهي قسم بالشئون الداخلية بالشرطة، بالتحقيق في انتهاكات قوات الأمن إلا أنها لم تنشر نتائج تحقيقاتها.

إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

ينص القانون على ضرورة الحصول على مذكرات توقيف من الجهات المختصة، إلا أن إصدارها لم يكن شائعا. وعموماً لم تبلغ السلطات المعتقلين بالتهم الموجهة إليهم إلا بعد انتهاء التحقيق. وينص القانون على ضرورة تأكد المحاكم من شرعية احتجاز أي شخص أثناء الساعات الـ 48 الأولى من إلقاء القبض عليه، ولكن بإمكان الشرطة تمديد المهلة لـمدة 48 ساعة إضافية، وفي القضايا المتعلقة بأمن الدولة، يمكن للنائب العام أو المحكمة احتجاز الشخص لمدة قد تصل إلى 15 يوما. واحترمت السلطات بشكل عام الحد الأقصى للاعتقال الذي يصل إلى اسبوعين بالنسبة للمشتبه في تورطهم في قضايا أمن الدولة من أجل تقديمهم للمحاكمة بشكل رسمي أو الإفراج عنهم. ولا يحق للمشتبه به أن يتصل بمحام إلا بعد أن يقدم النائب العام لائحة الاتهامات. بموجب القانون، يتم توفير محامين للمعوزين على نفقة الدولة، لكن في كثير من الأحيان لم يكن التمثيل القانوني متاحا، أو أن المحامين لم يتكلموا اللغات المحلية. وهناك نظام للإفراج عن المتهمين بموجب كفالة، لكن القضاة رفضوا أحياناً بشكل تعسفي مثل هذه الطلبات أو قاموا بتحديد مبالغ عالية جدا للكفالة. لم ترد تقارير عن احتجاز السلطات لمشتبه بهم في معزل عن الاتصال الخارجي ولا عن إبقائهم رهن الإقامة الجبرية.

الاعتقال التعسفي: قامت قوات الأمن في بعض الأوقات باعتقال المتظاهرين واحتجزتهم لفترات أطول مما تسمح به الإجراءات القانونية، وكان ذلك في كثير من الأحيان بسبب عدم وجود القدرة على معالجة القضايا في الوقت المناسب. وفي بعض الحالات اعتقلت السلطة نشطاء واحتجزتهم لمعاقبتهم على أنشطتهم، مثل المظاهرات المناهضة للرق، والتي اعتبرتها أنشطة استفزازية أو منافية للأعراف المجتمعية.

وبتاريخ 6 نيسان/أبريل، ذكرت وكالات أنباء محلية أن ضباط شرطة في نواكشوط اعتقلوا اثنين من نشطاء مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية "إيرا"، وهي منظمة غير حكومية وغير معترف بها تعمل في مجال محاربة العبودية. بعد أن وُجهت لهما تهمة التمرد ضد السلطات الإدارية، كان كل من الناشطين حنينا ولد بويريك و بوبكر يطما يقضيان حكماً بالسجن لسنة واحدة مع حلول شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، وقد ذُكر أنهما تدخلا نيابة عن عدد من عائلات البيظان السود المشاركين في نزاع على أرض في منطقة دار النعيم. وبتاريخ 9

نيسان/أبريل، نشرت مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية بياناً قالت فيه أن قوات الأمن ضربت النشطاء أثناء اعتقالهم.

وبتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقلت قوات الدرك في مدينة شكار خمسة من أعضاء مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية ومن منظمة كاوتال انغام يليتياري، وهي منظمة محلية أخرى غير حكومية تعنى بحقوق الإنسان، بتهمة "التحريض على العنف وزعزعة السلام" أثناء حملة متنقلة لرفع الوعي ضد العبودية. وزعم مسؤولوا مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية في تصريح صحفي أن ضباط الشرطة "ضربوا وعذبوا المحتجزين بتاريخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر. بعد أربعة أيام، ناقض الأمين العام لمبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية البيان وأفاد أنه قد علم أنه لم يتعرض أي من المعتقلين لسوء المعاملة.

الحجز قبل المحاكمة: كان التوقيف بانتظار المحاكمة المطول قبل المحاكمة بمثابة مشكلة، لكن لم تتوفر أية إحصائيات حول متوسط فترة الاحتجاز.

في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر 2013، نشر محمد شيخ ولد محمد (المعروف أيضاً باسم محمد امخيطير)، وهو مدون في نواذيبو، مقالة على صفحة التواصل الاجتماعي فيس بوك يلمح فيها إلى أن المؤسسة الدينية الوطنية مسؤولة بشكل جزئي عن الوضع الاجتماعي المتدني لطبقة تقليدية من السكان تدعى الحدادين. وليشرح وجهة نظره، ألمح إلى أن النبي محمد ميز ضد بعض الجماعات أثناء حياته. بتاريخ 27 كانون الثاني/يناير، اعتقلت السلطات امخيطير ووجهت إليه تهمة الردة. حتى حلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر، لم يحدد المسؤولون تاريخاً لمحاكمته، وبقي قيد الحبس بانتظار المحاكمة.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص كل من الدستور والقانون على استقلال القضاء، ولكن القضاء لم يكن مستقلاً. فقد استمر الجهاز التنفيذي في ممارسة نفوذ كبير على القضاء من خلال قدرته على تعيين القضاة وفصلهم. في عام 2012، أفادت نقابة المحامين أن دور المجلس الأعلى للقضاء كان ضئيلاً وزعمت أنه انحصر في معالجة المسائل الإدارية فقط.

مول مانحون دوليون دورات تدريب للنيابة العامة وللقضاة بهدف رفع الكفاءة المهنية القضائية ولمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

إجراءات المحاكمة

ينص القانون على إتباع الإجراءات القانونية الواجبة، وعلى تمتع المتهمين بافتراض براءتهم حتى تثبت إدانتهم. ومع أن السلطات كانت تبلغ المتهمين بالتهم والادعاءات الموجهة ضدهم ووفرت لهم خدمة الترجمة الشفوية مجاناً عند الحاجة، إلا أن جودة هذه الخدمات كانت هزيلة بشكل عام، ولم يعلم المتهمون بالتهم المنسوبة إليهم إلا بعد اكتمال التحقيق. ويتمتع المتهمون بحق المحاكمة العلنية، إلا أنه لا يُعمل بنظام المحلفين، كما يحق للمتهمين أيضا التواجد أثناء محاكمتهم. يحق لجميع المتهمين، بما فيهم المعوزين، الاستعانة بمحام، لكن السلطات نادراً ما كانت تطبق هذا الإجراء. ويحق للمتهمين الاستئناف ومواجهة أو استجواب الشهود، بالإضافة إلى تقديم الأدلة واستدعاء الشهود في القضايا المدنية والجنائية. كما يحق للمدعى عليهم الاطلاع على الأدلة التي بحوزة الحكومة، ولكنه كان من الصعب الحصول على هذه الأدلة.

لايرغم القانون المتهمين بالشهادة ضد أنفسهم ولا الاعتراف بالذنب. كانت هذه الحقوق متاحة للأقليات وللرجال، ولكن لم تُتاح بشكل متكافئ بالنسبة للنساء.

يُشتق القانون والإجراءات القضائية من الشريعة الإسلامية، ولم تعامل المحاكم المرأة بشكل متكافئ في جميع القضايا. وأفاد المحامون أنه في بعض القضايا أثرت اعتبارات الطبقة الاجتماعية للمرأة أو جنسيتها على طريقة معاملتها. في شهر آب/أغسطس، على سبيل المثال، ذكرت جمعية النساء المعيلات للأسر، وهي جمعية محلية غير حكومية، أن السلطات طردت امرأة بعد أن تقدمت بشكوى ضد زوجها بتهمة العنف المنزلي وبيع منزل الأسرة الذي استثمرت فيه حوالي ثلاثة مليون أوقية (9,840 دولار أمريكي).

وهناك محكمة خاصة تنظر في قضايا القصّر تحت سن 18. وقد تلقى الأحداث الذين مثلوا أمام المحاكم أحكاماً أخف من تلك التي تلقاها البالغون، كما أعطيت الظروف المخففة وزناً في قضايا الأحداث يفوق الوزن الذي أعطي لها في قضايا البالغين. السن الأدنى لمحاكمة الأطفال هو 12 سنة. بشكل عام، كان الأحداث الجانحين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 إلى 18 سنة يقضون فترة حكمهم في مراكز احتجاز القاصرين.

السجناء والمحتجزون السياسيون

لم ترد أية تقارير عن وجود سجناء أو معتقلين سياسيين.

الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

تملك المحكمة الإدارية صلاحية النظر في الدعاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والبت فيها. ويمكن للأفراد أوالمنظمات أن يستأنفوا القرارات لدى المحاكم الإقليمية الدولية. وقد ذكر ممثلو المنظمات غير الحكومية أنهم تعاونوا مع المحاكم ولكنهم أضافوا أن المحاكم لم تكن محايدة. وهناك وسائل للانتصاف القضائي والإداري من خلال الدائرة الاجتماعية لمحكمة الاستئناف والمحكمة العليا. يحق للأفراد رفع دعاوى إلى المحكمة الإدارية وبوسعهم الاستئناف أمام محكمة الاستئناف ومن ثم أمام المحكمة العليا.

استعادة الأملاك

كانت ملكية العقارات في الولايات الجنوبية مثاراً للجدل منذ أن طردت الحكومة عشرات الآلاف من الموريتانيين المنحدرين من أصول افريقية في الفترة ما بين 1989 إلى 1991 وسط توترات حدودية مع السنغال. جُرّد العديد من الموريتانيين المنحدرين من أصول افريقية من أراضيهم، التي باعها المسؤولون الإقليميون أو تنازلوا عنها في وقت لاحق لأقربائهم أو معارفهم أو حلفائهم، الذين كان أغلبهم من البيظان البيض (طالعوا القسم 6). وعلى الرغم من أن الحكومة اتخذت خطوات متواضعة لتعويض الذين سبق ترحيلهم، إلا أنها لم تعيد حقوق الملكية للمنفيين العائدين.

و. التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة للفرد أو في شؤون الأسرة أو البيت أو في المراسلات

يحظر الدستور إجراءات من هذا القبيل، وبشكل عام احترمت الحكومة هذه المحظورات.

القسم 2: احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ. حرية التعبير والصحافة

يكفل الدستور حرية التعبير وحرية الصحافة، وبصفة عامة، احترمت الحكومة هذه الحقوق. كان بإمكان المواطنين بشكل عام انتقاد الحكومة علناً أو في مجالسهم الخاصة، لكنهم تعرضوا في بعض الأحيان للانتقام.

العنف والمضايقة: وردت عدة تقارير حول حوادث العنف والمضايقات ضد الصحفيين. بتاريخ 3 أيار/مايو، وهو اليوم الذي أعقب اليوم العالمي لحرية الصحافة، أفاد رئيس اتحاد الصحفيين في موريتانيا أن 10 صحفياً تعرضوا لأعمال عدوانية خلال الربع الأول من السنة، وأن كل هذه الأعمال العدوانية ارتكبتها السلطات المدنية والأمنية.

الرقابة أو القيود على المحتوى: مارس بعض الصحفيين الرقابة الذاتية عند تغطيتهم للمواضيع التي تعتبر حساسة، والتي تشمل الجيش والفساد وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية؛ ووردت تقارير مفادها قيام قوات الشرطة باعتقال واستجواب صحفيين بسبب تغطيتهم لمواضيع مثل العبودية ومواضيع أخرى ذكرت أعلاه. وأكد بعض قادة المعارضة أنه لم يكن بوسعهم الظهور في وسائل الإعلام الرسمية بشكل فعال.

إجراءات توسيع حرية الصحافة

واصلت وزارة الاتصالات إصلاحات لإزالة القيود عن القوانين التي تنظم قنوات البث السمعية والبصرية، ومنحت تراخيص لمحطتين إذاعيتين ومحطة تلفزيونية واحدة، لكي توسع فرص الوصول إلى المزيد من المستمعين.

حرية الوصول إلى الإنترنت

لم تقيد الحكومة الدخول إلى الإنترنت ولم تعيق الوصول إليها كما أنها لم تراقب المحتوى، ولم ترد أية تقارير تشير إلى أن الحكومة قامت بمراقبة المراسلات الإلكترونية الخاصة بدون الموافقة القضائية الملائمة. ووفقاً لوزارة الخدمة المدنية والعمل، استخدم 7 بالمائة من السكان الانترنت خلال العام.

الحرية الأكاديمية والفعاليات الثقافية

لم تكن هناك قيـــود حكومية على الحريات الأكاديمية أو المناسبات الثقافية.

ب. حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والانضمام إليها

حرية التجمع

يكفل الدستور حرية التجمع. ويشترط القانون قيام المنظمين برفع طلب للحاكم المحلي للحصول على تصريح بعقد اجتماعات أو تجمعات كبيرة. وبشكل عام منحت السلطات الإذن، إلا أنها في بعض الأحيان رفضت منحه، وذلك في ظروف كانت توحي باستخدامها لمعايير سياسية. ولا يُشترط على الأحزاب المسجلة أن تطلب إذنا لعقد الاجتماعات أو المظاهرات.

وفي عدة مناسبات خلال العام، أفاد مسؤولون في انبعاث الحركة الانعتاقية "إيرا" أن قوات الأمن اعتقلت نشطاء لعدم قيامهم برفع طلب للحاكم المحلي من أجل تصريح لتنظيم مسيرة.

بتاريخ 4 آذار/مارس، استخدمت قوات الشرطة الهراوات والغاز المسيل للدموع لتفريق حوالي 3000 من المحتجين الذين أثاروا شغبا عندما تجمعوا بشكل عفوي للتعبير عن غضبهم تجاه تقارير (ليس لها أساس من الصحة) تفيد بأن عدد من الرجال دخلوا مسجداً في نواكشوط ودنسوا القرآن. وتوفي أحد المتظاهرين لأسباب غير معروفة وسط هذا الاضطراب.

حرية تكوين الجمعيات والانتساب إليها

يكفل القانون حرية تأسيس الجمعيات والانتساب إليها، وقد احترمت الحكومة هذا الحق بشكل عام.

يتعيّن على جميع المنظمات غير الحكومية المحلية تسجيل نفسها لدى وزارة الداخلية. وقد شجعت الحكومة المنظمات غير الحكومية المحلية على الانضمام إلى منصة المجتمع المدني التي ترعاها الحكومة، وانضمت حوالي 7000 منظمة محلية غير حكومية إلى تلك المنصة، ولم يتلقى أي منها دعما ماليا من الحكومة.

ومع الاستثناء الملحوظ للقوات الإفريقية لتحرير موريتانيا، وهي جماعة قومية من الموريتانيين الأفارقة، و انبعاث الحركة الانعتاقية "إيرا" التي نافس رئيسها الرئيس محمد ولد عبد العزيز في الانتخابات الرئاسية لعام 2014، لم تتدخل الحكومة في أنشطة المنظمات غير الحكومية غير المعترف بها.

ووفقا لانبعاث الحركة الانعتاقية "إيرا"، رفضت الحكومة تسجيلها كمنظمة غير حكومية معترف بها، وادعت الحكومة أن انبعاث الحركة الانعتاقية كانت منظمة على أسس عنصرية وهو ما يحظره القانون.

وفي أيلول/سبتمبر، رفضت السلطات طلباً لجماعة القوات الإفريقية لتحرير موريتانيا لتنظيم أول اجتماع رسمي لها وأن تصبح حزباً سياسياً معترف به.

ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع الحريات الدينية الدولية على الموقع:
www.state.gov/religiousfreedomreport

د. حرية التنقل داخل البلاد، المشردون في الداخل، حماية اللاجئين ومن لا يحملون جنسية

يكفل الدستور حرية التنقل داخل البلد والسفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى الوطن. واحترمت الحكومة بشكل عام هذه الحقوق، ولكن كانت هناك بعض الاستثناءات.

تعاونت الحكومة مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أخرى لتوفير الحماية والمساعدة للنازحين في الداخل وللاجئين واللاجئين العائدين وطالبي اللجوء والأشخاص عديمي

الجنسية، والمهاجرين المستضعفين، وغير ذلك من الأشخاص الذين تبعث أوضاعهم على القلق. ومع ذلك، كانت الموارد التي وفرتها الحكومة غير كافية لتلبية احتياجات هؤلاء السكان من المساعدة.

التنقل داخل البلاد: لم يستطع الأفراد الذين لا يملكون بطاقة هوية شخصية التنقل بحرية في بعض المناطق. أقامت الحكومة حواجز متنقلة على الطرق حيث قام رجال الدرك والشرطة ومسؤولو الجمارك بتفحص وثائق المسافرين وقاموا أحياناً بطلب الرشاوى.

النفي: لا ينص القانون على النفي القسري. ومع ذلك، بقي عدد من المعارضين البارزين للرئيس، بما فيهم ابن عمه محمد ولد بوعماتو، في منفى اختياري لسنوات خوفاً من الانتقام أو الاضطهاد.

الهجرة إلى الخارج والعودة إلى الوطن: تولت الوكالة الوطنية لمحاربة آثار الاسترقاق والفقر وللدمج (التضامن) منذ تأسيسها في شهر آذار/مارس 2013 مسؤولية الإشراف على إعادة إدماج اللاجئين المعاد توطينهم. وكالة التضامن مسئولة عن توفير الدعم الإداري و الحصول على الأوراق الثبوتية، فضلا عن المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطق إعادة التوطين. وعلى الرغم من التحديات، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي، والنزاعات على الأراضي، وعدم كفاية البنى التحتية للصحة والتعليم والصرف الصحي، حققت الحكومة تقدماً متواضعاً في جهودها الرامية إلى إعادة دمج اللاجئين العائدين. ووفقاً لمنظمة محلية غير حكومية، فقد أعادت السلطات توظيف 57 موظف حكومي سابق فقدوا مناصبهم بعد ترحيلهم إلى السنغال عامي 1989 و 1991.

حماية اللاجئين

الحصول على اللجوء: يكفل القانون منح اللجوء أو وضع لاجئ وقامت الحكومة بوضع نظام من أجل توفير حماية للاجئين. وتعتبر اللجنة الاستشارية الوطنية لشؤون اللاجئين الهيئة الوطنية التي تحدد وضع اللاجئ. وعليه، تقوم المفوضية السامية لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة بتحديد وضعية اللاجئين الخاضعين لولايتها ثم تقدم حالاتهم إلى اللجنة الاستشارية الوطنية من أجل الاعتراف بهم.

وفقاً للمفوضية السامية لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، كانت الحكومة تستضيف بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر حوالي 55,320 لاجئ مالي تركزوا في المنطقة الجنوبية الشرقية من ولاية الحوض الشرقي. وكان هناك ما يقارب 200 مواطن سوري، من الذين هربوا من العنف في بلادهم، وكانوا يسكنون في مخيمات شيدتها الحكومة في نواكشوط. وكانت هذه المخيمات تعمل بدون مساعدة من المفوضية السامية لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.
بموجب اتفاقيات حرية التنقل المعقودة بين أعضاء المجتمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، سمحت الحكومة للمهاجرين من دول غرب أفريقيا بالبقاء بالبلاد بشرط امتثالهم لقانون الأجانب، ولم تقم بترحيل إلا الأفراد الذين ضُبطوا أثناء محاولتهم السفر بصورة غير قانونية إلى جزر الكناري. وفقا لوزارة الداخلية، قام مسئولو الهجرة بإعادة 3,950 مهاجر إلى بلدانهم الأصلية في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر.

الأشخاص عديمو الجنسية

يسمح القانون للأطفال المولودين خارج البلاد لأمهات موريتانيات ورجال أجانب بالحصول على الجنسية الموريتانية عند بلوغهم السابعة عشر من العمر. فإذا كان الوالد من عديمي الجنسية يتم اعتبار الأطفال

المولودين خارج البلاد بدون جنسية حتى يبلغوا سن السابعة عشر. ساهم استمرار عدم رغبة السلطات المحلية في معالجة حالات بعض الموريتانيين المنحدرين من أصول افريقية العائدين من السنغال بعد طردهم الجماعي في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات إلى بقاء عشرات الآلاف منهم بدون جنسية.

القسم 3: احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

يكفل الدستور للمواطنين الحق في تغيير حكومتهم من خلال انتخابات حرة ونزيهة، ومارس المواطنون هذا الحق من خلال انتخابات على أساس الاقتراع العام.

الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: في حزيران/يونيو، أعيد انتخاب الرئيس محمد ولد عبد العزيز لفترة رئاسية ثانية مدتها خمس سنوات بما ما يقارب 82 بالمائة من الأصوات. وعلى الرغم من مقاطعة أكثر من عشرة أحزاب معارضة للانتخابات، وادعاء بعض الجماعات المعارضة بوجود مخالفات إجرائية وعدم اتساق في تطبيق سياسات فرز الأصوات، أيد المجلس الدستوري والمراقبون الدوليون نتائج الانتخابات.

مشاركة النساء والأقليات: يخصص القانون 20 مقعداً للنساء في الجمعية الوطنية. وبعد الانتخابات التشريعية لعام 2013، كانت هناك 31 امرأة في الجمعية الوطنية البالغ عدد أعضاءها 147 عضو، بينما شغل البيظان السود والأفارقة الموريتانيين 13 مقعداً و25 مقعداً على التوالي. وشملت الحكومة المؤلفة من 27 وزارة ستة نساء، وأربعة من البيظان السود، وستة آخرين من الأفارقة الموريتانيين.

القسم 4: الفساد وانعدام الشفافية الحكومية

ينص القانون على عقوبات جنائية على فساد المسئولين، إلا أن السلطات لم تطبق هذا القانون بشكل فعال، وكثيراً ما تورط المسئولون في عمليات فساد وأفلتوا من العقاب. وساد الاعتقاد بأن ممارسات الفساد متفشية في جميع المستويات الحكومية. وقد دلّت أحدث مؤشرات الحكم في جميع أنحاء العالم وفقا للبنك الدولي على أن الفساد كان مشكلة خطيرة.

وردت تقارير عن مسئولين حكوميين كانوا يستخدمون نفوذهم للحصول على امتيازات مثل الإعفاء غير القانوني من الضرائب والحصول على الأراضي كهبات خاصة، إضافة إلى المعاملة التفضيلية عند تقديم العروض في مناقصات المشاريع الحكومية. وكان الفساد أكثر ما يكون انتشاراً في مجال المشتريات الحكومية، وتوزيع المستندات الرسمية، والقروض المصرفية، وتوزيع رخص صيد السمك، وتوزيع الأراضي، ودفع الضرائب.

الفساد: تولت مفوضية الجرائم الاقتصادية التابعة لوزارة الداخلية، والديوان المكلف بالجرائم الاقتصادية والمالية التابع للمجلس الأعلى للقضاء، ومكتب المفتش العام، مسؤولية التحقيق في قضايا الفساد. واصلت هيئة تنظيم المشتريات مراقبة عملية التنظيم المستقلة لنظام المناقصات والمشتريات العامة. بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بتطبيق قوانين تحظر استخدام السيارات الحكومية خارج ساعات العمل، وألغت مزايا مثل السكن المجاني وهبات الأراضي للمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى.

عملت مفوضية الجرائم الاقتصادية بشكل فعال وكانت لديها موارد كافية، إلا أن استقلاليتها كانت موضع شك لأنها كانت تتبع لوزارة الداخلية. وخلال العام، استكملت مفوضية الجرائم الاقتصادية 55 تحقيقا، ومع ذلك، لاحقت السلطات القليل من القضايا لأن الفساد القضائي كان مشكلة.

بتاريخ 14 تموز/يوليو، أجرت مفوضية الجرائم الاقتصادية تحقيقاً في أنشطة موظفي لجنة الدولة للأمن الغذائي الذين شك موظفوا إنفاذ القانون في اختلاس مسؤوليها للأموال المقدمة من البنك الدولي. وفي نهاية المطاف أمرت السلطات اثنين من كبار المسئولين باللجنة بإرجاع 16 مليون أوقية (52,460 دولار أمريكي)

شكل الفساد والإفلات من العقاب مشاكل كبيرة بين قوات الشرطة، ونادراً ما قامت الحكومة بمسائلة مسئولي الأمن أو ملاحقتهم قضائيا بسبب هذه الانتهاكات.

بتاريخ 29 آب/أغسطس، أعلن وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية سيدي ولد التاه استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد من خلال تعزيز فعالية الجهاز القضائي وتعزيز دور البرلمان باعتباره جهة التفتيش والاحتكام فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي. ووفقاً لسيدي ولد التاه، سوف يتم تعيين لجنة مشتركة تتألف من خمسة أعضاء من المجتمع المدني، وخمسة مسئولين حكوميين، وخمسة من رجال الأعمال لمراقبة تنفيذ الاستراتيجية.

إقرار الذمة المالية: يشترط القانون أن يعلن كبار المسئولين الحكوميين، بما فيهم الرئيس، عن ممتلكاتهم الشخصية وممتلكات أزواجهم وأولادهم عند بداية ونهاية خدمتهم. كما أن القانون يفرض إلغاء التعيينات لكبار المسؤولين الذين يهملون واجبهم في الكشف عن ممتلكاتهم. ومع ذلك، فقد فشلت لجنة الشفافية المالية في الحياة العامة في كثير من الأحيان في تحمل مسؤوليتها في ضمان الامتثال مع قانون إقرار الذمة المالية. وكان آخر إعلان للممتلكات والأصول المالية للرئيس عزيز عام 2010. ولم يعلن أعضاء إدارته الأولى الذين استقالوا من منصبهم بعد إعادة انتخابه عن أصولهم المالية بحلول نهاية العام. ولم تكن إقرارات الذمة المالية متاحة للجمهور.

إمكانية إطلاع الجمهور على المعلومات الحكومية: يكفل القانون للجمهور الإطلاع على المعلومات الحكومية، وعموماً منحت الحكومة هذا الحق في الوصول إلى المعلومات إلى المواطنين وغير المواطنين، بما في ذلك وسائل الإعلام الأجنبية. ومع ذلك، لم تنفذ الحكومة هذا القانون بشكل كامل لأنه يتطلب قانون "تطبيق" آخر لتحديد سبل توفير المعلومات الحكومية للجمهور.

القسم 5: موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان

عملت عدة منظمات حقوق إنسان وطنية ودولية بشكل عام دون قيود حكومية، وقامت بإجراء التحقيقات ونشر النتائج التي توصلت إليها حول قضايا حقوق الإنسان. وكان مسئولو الحكومة متعاونين ومتجاوبين إلى حد ما مع وجهات نظر هذه المنظمات.

الهيئات الحكومية لحقوق الإنسان: شملت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة أمين مظالم مستقلة، ممثلين عن الحكومة والمجتمع المدني. وقد راقبت هذه اللجنة حقوق الإنسان بشكل نشط ودعت لاتخاذ الإجراءات الحكومية لتصحيح الانتهاكات. كانت الميزانية السنوية لهذه المنظمة 137 مليون أوقية (449,180 دولار). قامت اللجنة بإعداد تقرير سنوي حول المواضيع وأجرت تحقيقات منتظمة وقدمت توصيات إلى الحكومة.

مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني مسئولة عن وضع السياسة الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها وتنفيذها. وخلال العام انخفضت ميزانيتها إلى 574 مليون أوقية (1,9 مليون دولار) من 1,8 مليار أوقية (5,9 مليون دولار) عام 2013. وتدير هذه المفوضية برامج حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية التي تمولها الحكومة والمجتمع الدولي.

القسم 6: التمييز والإساءات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

يحظر الدستور والقانون التمييز ضد المواطنين بسبب العرق أو الأصل القومي أو نوع الجنس أو الإعاقة أو الوضع الاجتماعي، ويحظر الدعاية ذات الطابع العرقي أو الإثني، إلا أن الحكومة في الكثير من الأحيان كانت تحابي أشخاصا على أساس أصلهم العرقي أوانتمائهم القبلي أومكانتهم الاجتماعية أوعلاقاتهم السياسية. وشكل التمييز المجتمعي ضد المرأة، والاتجار بالأفراد، والتمييز العنصري والإثني، مشاكل.

المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: أشارت المنظمات غير الحكومية المحلية إلى استمرار ارتفاع حالات الاغتصاب المبلغ وغير المبلغ عنها. ويعتبر الاغتصاب فعلا غير مشروع، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي. وبموجب قانون العقوبات، يواجه مرتكبو الاغتصاب العزاب الأشغال الشاقة والجلد. أما المغتصبون المتزوجون فيمكن أن يتلقوا عقوبة الإعدام. طبقت الحكومة قانون الاغتصاب بشكل منتظم وأدانت 160 من الجناة خلال العام. على الرغم من ذلك، وردت تقارير بأنه في العديد من القضايا تجنب المتهمون الأغنياء المحاكمة، و في حال محاكمتهم، تمكنوا من تفادي الحبس. وتوصلت عائلات الضحايا عادة إلى اتفاق تعويض مالي مع المغتصب. لم تتوفر إحصائيات على المستوى الوطني حول عمليات الاعتقال والمقاضاة والإدانة المتعلقة بقضايا الاغتصاب، إلا أن رابطة النساء معيلات الأسر أفادت بأنها تلقت 412 بلاغا عن حالات اغتصاب في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر.

وذكر نشطاء ومحامون في مجال حقوق الإنسان أن ضحايا الاغتصاب يوصمن بالعار ويتعرضن للإضطهاد. وبما أن الاغتصاب يرتبط بمفهوم الزنا، يمكن للقضاة من الناحية النظرية اتهام الضحية بالفسوق وفقا للشريعة الإسلامية، وتحميل الضحية المسئولية عن الاغتصاب مما يؤدي إلى السجن. لم ترد أية تقارير بإنفاذ هذا الحكم القانوني أو التفسير للقانون. وقامت خلال العام منظمة محلية غير حكومية تدعي الجمعية الموريتانية لصحة الأمهات والأطفال بتقديم المساعدة لـ 112 فتاة و11 امرأة كن ضحايا للعنف الجنسي.

وكان العنف الأسري أيضا مشكلة خطيرة. يعتبر سوء المعاملة من قبل الزوج والعنف الأسري أمورا غير قانونية، لكن الحكومة لم تنفذ القانون بفعالية، ولم يتم الإبلاغ عن معظم هذه الحالات. ولم تكن هناك عقوبات محددة للعنف الأسري، وكانت الإدانة في هذه القضايا أمرا نادرا. لم تتوفر إحصائيات حكومية موثوقة حول عدد الملاحقات القضائية أو الأحكام أو الإدانات الخاصة بالعنف الأسري. في الفترة مابين كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر وفرت رابطة النساء معيلات الأسر المساعدة القانونية لحوالي 2,339 ضحية عنف منزلي.

تدخلت الشرطة والسلطات القضائية بين الحين والآخر في قضايا العنف الأسري، إلا أن النساء نادراً ما لجأن للقضاء طلباً للإنصاف القانوني، بل اعتمدن بدلاً من ذلك على الأسرة والمنظمات غير الحكومية وقادة

المجتمع المحلي لحل الخلافات الأسرية. عالج قضاة شرعيين تقليديين العديد من قضايا العنف الأسري. وأفادت المنظمات غير الحكومية أن الضحايا لجأن في بعض الحالات لطلب مساعدة الشرطة في معالجة العنف المنزلي لكن الشرطة رفضت إجراء تحقيقات. ووفرت رابطة النساء معيلات الأسر ومنظمات نسائية أخرى غير حكومية خدمات الرعاية النفسية والمأوى للضحايا.

ختان الإناث/القطع: يحظر القانون ختان الإناث، وهو عادة تمارس بشكل رئيسي على الفتيات الصغيرات (انظر القسم 6، الأطفال).

التحرش الجنسي: لا توجد قوانين تحظر التحرش الجنسي، وأفادت منظمات نسائية غير حكومية بأن التحرش الجنسي كان مشكلة شائعة في مكان العمل.

حقوق الإنجاب: واصلت الحكومة احترام حق الأزواج والأفراد في اتخاذ قراراتهم بحرية ومسؤولية حول عدد الأطفال الذين يودون إنجابهم، والتباعد بينهم، وتوقيت إنجاب هؤلاء الأطفال وأن تكون لديهم المعلومات والوسائل للقيام بذلك بصورة خالية من التمييز والقسر والعنف. وخلال العام، واصلت وزارة الصحة تسيير البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة الذي يشجع على التباعد بين الولادات وتوزيع وسائل منع الحمل. ركزت بعض المجموعات النسائية على نواحي زيادة فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية. كانت وسائل منع الحمل متوفرة في المراكز الصحية الخاصة للأفراد القادرين على تحمل كلفتها. ووفقا لصندوق الأمم المتحدة للسكان، استخدم حوالي 12 بالمائة من النساء والفتيات بين سن 15 و 49 أحد وسائل منع الحمل الحديثة.

وفي عام 2013، قدّرت الأمم المتحدة أن نسبة وفيات الأمهات بلغ 320 من كل 100000 ولادة حية. ويعزى ارتفاع معدل الوفيات إلى افتقار الحصول على خدمات الرعاية التوليدية الطارئة، وانخفاض نسبة مشاركة الأمهات في برامج تعزيز رعاية الأمومة، وعمليات الولادة بدون مساعدة المهنيين الطبيين، وسوء الظروف الصحية أثناء الولادة، وسوء التغذية لدى الأمهات. وفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أشرف المهنيون الطبيون على حوالي 57 بالمائة من الولادات.

شددت رابطة النساء معيلات الأسر على أن أوجه القصور هذه تنطبق بشكل خاص على النساء الفقيرات أو المنتميات للطبقات الاجتماعية الأدنى من الناحية التقليدية مثل العبيد والعبيد المحررين، الذين لم تتوفر لهن سبل الحصول على وسائل منع الحمل أو العناية أثناء الحمل وبعد الإنجاب، كما لم تتوفر لهن وسائل العلاج من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي. ووفرت المنظمة الموريتانية لصحة النساء والأطفال، التي تدير مركزا في نواكشوط لضحايا الاغتصاب، موانع حمل طارئة للضحايا.

التمييز: تتمتع النساء بحقوق شرعية في الملكية وحضانة الأطفال، وكانت هذه الحقوق معترف بها في الأوساط الأكثر تعلماً وتمدناً من السكان. ومع ذلك كان للمرأة حقوقاً أقل من تلك المتاحة للرجال. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تخسر المرأة المطلقة حضانة الطفل إن تزوجت من جديد. وبحسب التقاليد، يتطلب زواج المرأة الأول موافقة والديها. وينص قانون الأحوال الشخصية أنه يجور للرجال الزواج من أربع نساء لكن يجب أن يطلب الرجل موافقة زوجته أو زوجاته الحاليات قبل الزواج مرة أخرى. وقد شجعت برامج التوعية الحكومية المرأة على الحصول عند زواجها على اتفاق تعاقدي ينص على انتهاء الزواج في حال اقتران الزوج بامرأة أخرى. وكان هذا التقليد شائعاً في مجتمع البيظان، إلا أن النساء اللاتي لا يحصلن على عقد جيد يبقين غير محميات. إضافة إلى ذلك، لم تكن شرعية عقود ما قبل الزواج، والحق في ابرامها، أمرا

تحترمه السلطات دوماً. ظل تعدد الزوجات أمراً نادراً بين البيظان إلا أن الإقبال عليه أخذ في الازدياد. وكان تعدد الزوجات شائعاً بين الجماعات الإثنية الأخرى. وكان الزواج التقليدي الذي يختار الأهل فيه العروس لولدهم نادرا، خاصة بين البيظان. استمرت المقاومة الثقافية للزواج بين طبقات مختلفة في المجتمع، واستمر ورود تقارير من المنظمات غير الحكومية إن بعض ذوي النفوذ استغلوا النظام القضائي لإخافة واضطهاد أفراد عائلتهم الذين تزوجوا من طبقة اجتماعية أدنى.

يعتبر القانون النساء قاصرات، وظلت النساء تواجه نواحي تمييز قانونية أخرى. فبحسب الشريعة الإسلامية على النحو المطبق في البلاد، تعادل شهادة الرجل الواحد شهادة امرأتين. وتمنح المحاكم أهل المرأة التي تتعرض للقتل نصف الفدية التي تحكم بها للعائلة عندما يكون الضحية رجلاً. يوفر قانون الأحوال الشخصية إطارا لتطبيق القانون المدني وقوانين الأسرة المرتكزة إلى الشريعة، إلا أن المسؤولين القضائيين لم يحترموا ذلك دوماً. تبعا لذلك، فإن الصيغ التي اتبعت في توزيع الممتلكات اختلفت كثيراً بين حالة وأخرى. كما أن محامو حقوق الإنسان أشاروا إلى أن القضاة تعاملوا بشكل مختلف مع كل من قضايا نساء البيظان البيض أو النساء من العبيد أو غيرهم من نساء الطبقات الدنيا والنساء الأجنبيات.

لم تواجه المرأة التمييز القانوني في المجالات التي لم تتناولها الشريعة بشكل محدد. ينص القانون على الأجر المتساوي للرجال والنساء عندما يقومون بنفس العمل.

وقد قامت الجمعيات النسائية والمنظمات غير الحكومية الموريتانية والدولية بتنسيق اجتماعات وحلقات دراسية وورش عمل على مدى العام للتعريف بحقوق المرأة. بتاريخ 8 آذار/مارس، وهو اليوم العالمي للمرأة، عقد وزير الشؤون الاجتماعية والأطفال والأسرة مؤتمرا حول تأثير المرأة في التنمية، في حين نظم ائتلاف لمنظمات غير حكومية سلسلة من المناقشات والاستفتاءات عن حقوق المرأة. ولم ترد تقارير عن مبادرات حكومية أو مبادرات ترعاها الشركات لمكافحة التمييز بين الجنسين.

الأطفال

تسجيل المواليد : ينص القانون على أن الجنسية تشتق عامة من والد الطفل. ويمكن أن تستمد الجنسية من الأم في حال توافر أحد الشرطين التاليين: إذا كانت الأم مواطنة موريتانية وكانت جنسية الأب غير معروفة أو كان عديم الجنسية، أو إذا ولد الطفل في البلاد لأم موريتانية وأنكر جنسية الأب قبل سنة واحدة من وصوله لسن البلوغ. ويمكن للأطفال المولودين خارج البلاد لآباء مواطنين أن يحصلوا على الجنسية قبل عام من بلوغهم سن الثامنة عشر. كما أن الأطفال القصّر للآباء الحاصلين على الجنسية الموريتانية بالتجنس مؤهلون أيضا للحصول على الجنسية الموريتانية.

في أغلب أنحاء البلاد، سجلت الحكومة حالات الولادة على الفور بشكل عام، لكن أفاد العديد من أفراد الأقليات العرقية واللغوية في المناطق الجنوبية بأنهم لم يحصلوا على شهادات ولادة ولا بطاقات هوية وطنية. علاوة على ذلك، لم يحصل معظم العبيد على شهادات ولادة. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات رسمية حول حالات الولادة غير المسجلة، إلا أن صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) يقدر أنه في عام 2012 تم تسجيل 56 بالمائة فقط من الأطفال دون سن الخامسة. غالباً ما يؤدي عدم تسجيل الولادات إلى تعقيدات في محاولة إثبات المواطنة أو الحصول على جوازات السفر أو للتسجيل للتصويت.

التعليم: ينص القانون على إلزامية التحاق الأطفال بالمدارس لمدة ست سنوات من التعليم الابتدائي، إلا أن هذا القانون لم يطبق على نحو فعال، حيث أن الكثير من الأطفال، وخاصة الفتيات، لم يذهبوا إلى المدارس لمدة ست سنوات، كما أن الأطفال من طبقات أسر الرقيق لم يحصلوا في الغالب على أي تعليم.

إساءة معاملة الأطفال: حدثت حالات إساءة معاملة الأطفال، إلا أنه لم تتوفر بيانات حول مدى انتشار هذه الظاهرة. تشير الأدلة القولية إلى أن المشكلة كانت حادة بشكل خاص في مجتمعات الهالبولار، التي كانت تضع أطفالها في بعض الأحيان مع مدرسين دينيين كانوا يستغلونهم ويسيؤون إليهم. ولم تبذل الحكومة الجهود الرامية إلى مكافحة إساءة معاملة الأطفال.

الزواج المبكر والزواج القسري: السن القانونية للزواج هي 18 سنة، إلا أن السلطات نادراً ما كانت تطبق هذا القانون، وكانت حالات زواج الأطفال شائعة. يمكن للوالدين أو الأوصياء القانونيين مراجعة السلطات المحلية للحصول على أذن بتزويج فتاة أصغر من سن 18، وكثيراً ما كانت السلطات تمنح مثل هذا الأذن. واصلت الحكومة العمل مع اليونيسيف لتنفيذ برنامج لمكافحة زواج الأطفال من خلال الإصلاحات القضائية والسياسية، وتعاونت أيضاً مع المجتمع المدني لنشر قانون الأحوال الشخصية الذي يحدد أدنى سن للزواج بالثامنة عشر ويتطلب موافقة المرأة لعقد القران. ووفقاً لليونيسيف، انخفضت خلال العام نسبة الأطفال الذين تزوجوا قبل بلوغهم سن الخامسة عشر من 19 إلى 15 بالمائة، وانخفضت نسبة من تزوجن قبل بلوغ الثامنة عشر من العمر من 43 إلى 35 بالمائة.

ختان الإناث/القطع: ظل ختان البنات عادة تمارسها جميع الفئات الإثنية على الفتيات الصغيرات وغالبا ما يتم ذلك في اليوم السابع من ولادتهن وهو يتم دائما تقريبا قبل بلوغ الطفلة سن الستة أشهر. وتقدر وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة أن 69 في المائة من الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 إلى 49 سنة خضعن لعمليات الختان. وكان الاستئصال هو أقسى أشكال عمليات الختان الممارسة.

تنص المادتان 309 و 310 من قانون العقوبات الخاص بحماية الطفل على أن أي عمل أو محاولة من شأنهما إلحاق الضرر بالأعضاء التناسلية لطفلة سيعاقب عليه بالسجن وبغرامة تتراوح مابين 120,000 إلى 300,000 أوقيه (393 إلى 985 دولار أمريكي). ومع ذلك، فنادراً ما طبقت السلطات هذا القانون لأن قانون "التطبيق" المرافق له ظل قانونا مؤقتا. وخلال العام، دخلت الحكومة في تنفيذ المرحلة الثالثة من خطة عمل خمسية بشأن ختان الإناث ركزت على تعزيز السياسة والقانون المتعلقين بختان الإناث، وتوفير التثقيف ودعم المجتمع المحلي، وتشجيع الجمهور على إعلان تخليهم عن ختان الإناث، وبرامج الشراكات والتوعية العامة. ركزت جهود الحكومة في هذا المجال على المجتمعات في مناطق غورغول، وجويديماكا، وحوض الغربي، والحوض الشرقي، والعصابة وتكانت.

واصلت الحكومة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية خلال العام تنسيق جهودها المتعلقة بمكافحة ختان البنات، والتي كانت تركز على القضاء على هذه الممارسة في المستشفيات وإثناء القابلات عن القيام بها، إضافة إلى التوعية الشعبية حول مخاطرها. وانضمت الحكومة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف والرابطة الوطنية للائمة إلى عناصر أخرى في المجتمع المدني للتشديد على الأخطار الصحية الشديدة التي تنطوي عليها عملية ختان الإناث وتصحيح الاعتقاد السائد بأن الممارسة تُعتبر واجبا دينيا. وقد مُنِعت جميع المستشفيات الحكومية وممارسو الطب المعتمدون من القيام بعملية الختان، في حين عملت عدة وكالات حكومية أخرى على الحيلولة دون قيام أطراف أخرى بهذه العادة. عقد صندوق الأمم المتحدة للسكان اتفاقاً مع المدرسة الوطنية للصحة لدمج التوعية بشأن ختان الإناث ضمن منهاج التدريب للقابلات

والممرضات. وفقاً لعدة خبراء في حقوق المرأة، يبدو أن هذه الجهود ساهمت في تغيير موقف المجتمع من الختان.

قام أئمة مؤثرون بإصدار فتوى إقليمية ضد ختان الإناث بعد اجتماع المائدة المستديرة عام 2011 الذي نظمه منتدى الفكر الإسلامي والحوار بين الثقافات بالتعاون مع الجمعية الألمانية للتعاون الدولي. وكنوع من المتابعة، شارك العديد من الزعماء الدينيين وبشكل نشط في نشر أخبار الفتوى على المستوى المحلي. كما واصلت الحكومة القيام بحملات توعية ضد ختان الإناث.

ممارسات تقليدية ضارة أخرى: استمر انخفاض أشكال سوء المعاملة التقليدية للإناث خلال العام. ومن هذه الممارسات إخضاع المراهقات للتسمين الإجباري، (أو ما يعرف بـ "البلوح") قبل الزواج، وهي عادة كانت تمارس بين بعض عائلات البيظان البيض. أدى الانتباه المتزايد من قبل الحكومة ووسائل الإعلام والمجتمع المدني لهذه المشكلة، بما في ذلك المخاطر الصحية المرتبطة بالوزن الزائد بشكل مفرط،، إلى انخفاض ملحوظ في حدوثها.

الاستغلال الجنسي للأطفال: يحظر القانون على البالغين إقامة علاقات جنسية مع الأطفال دون سن الثامنة عشر (باستثناء الحالات التي يكون فيها الطرفان متزوجان قانونياً)، ويفرض عقوبات بالسجن لفترة تتراوح بين ستة أشهر إلى سنتين مع غرامة مابين 120,000 إلى 180,000 أوقية (393 إلى 590 دولار). أيضا تُعتبر حيازة المواد الإباحية التي تتعلق بالأطفال محظورة، وتشمل عقوبات بالسجن لفترة تتراوح ما بين شهرين إلى سنة مع غرامة مالية ما بين 160,000 إلى 300,000 أوقية (525 إلى 985 دولار). ويعد الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال غير قانوني وتؤدي الإدانة به إلى عقوبة بالسجن لفترات تتراوح ما بين سنتين إلى خمسة سنوات مع غرامة مالية مابين 200,000 إلى 2 مليون أوقية (656 إلى 6,560 دولار). وتفيد المنظمات غير الحكومية أن القوانين لم تطبق على نحو ملائم. وفي بعض الحالات استخدم بعض الرجال من الشرق الأوسط "زواج المتعة" كوسيلة للمتاجرة بالفتيات والنساء الموريتانيات واستغلالهن في الشرق الأوسط.

الأطفال المشردون : بالرغم من أن وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة راقبت 9,000 من أطفال الشوارع في المناطق الثلاثة عشر للبلد عبر مركز إعادة تأهيل القاصرين والمنظمات المحلية غير الحكومية، إلا أن المساعدة الحكومية لأطفال الشوارع ظلت محدودة. وخلال العام قامت المنظمة المحلية غير الحكومية "الأطفال والتنمية في موريتانيا" بمراقبة 400 طفلا في نواذيبو عاشوا في الشوارع بسبب الفقر وتمدّن أسر كانت في السابق بدوية. توقفت منظمة الطفولة والتنمية في موريتانيا عن العمل في نواكشوط بسبب قلة التمويل.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفاً في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال.

معاداة السامية

يمارس عدد قليل من الأجانب الديانة اليهودية، ولم ترد أية تقارير عن أعمال معادية للسامية.

الاتجار بالأشخاص

يرجى مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على الموقع :
www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt

الأشخاص ذوو الإعاقات

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية والحسية والفكرية والعقلية في مجالات التعليم، والعمل، أو الحصول على الخدمات الحكومية الأخرى، ولم ترد تقارير تشير إلى تمييز حكومي ضد أشخاص من ذوي الإعاقات. يكفل القانون أيضا الحصول على المعلومات، والاستفادة من الاتصالات ودخول المباني الحالية من خلال تعديلها، والمباني المستقبلية من خلال إدخال تعديلات على قانون البناء. ولم تطبق السلطات هذا القانون، ولم يُتاح للأشخاص من ذوي الإعاقات إمكانية الدخول إلى المباني أو الحصول على المعلومات أو الاستفادة من سبل الاتصالات. ولا توجد برامج حكومية أخرى لتقديم هذه التسهيلات. يكفل القانون الاستفادة من النقل الجوي أو وسائط النقل الأخرى بأسعار مخفضة، لكن في كثير من الأحيان لم تتوفر هذه التسهيلات.

يكفل القانون التحاق الأطفال ذوي الإعاقات بالمدارس العادية، وهناك مدرسة ابتدائية واحدة في نواكشوط للأطفال الذين لديهم إعاقات سمعية وبصرية. فتحت وزارة التشغيل والتكوين المهني فرص الالتحاق بمؤسسات التدريب والتعليم الفني لذوي الإعاقات وجعلتها متاحة لهم.

رفعت الحكومة خلال العام المخصص السنوي لمساعدة المعاقين بنسبة 36 بالمائة وخصصت 94 مليون أوقية (308,000 دولار أمريكي) إلى 30 منظمة وطنية وجماعات غير حكومية تعمل على قضايا المعاقين. كما ساهمت بمبلغ 30 مليون أوقية (98,360 دولار أمريكي) كمساعدات فنية. ولم تفرض الحكومة منح المعاقين أفضلية في مجالات العمل أو التعليم أو ضمان قدرتهم على الدخول إلى الأماكن العامة، رغم أنها وفرت بعض خدمات إعادة التأهيل وغيرها من المساعدات لهم. خلال العام، تلقى خمسون شخصاً، ذُكر أن جميعهم غير قادرين على العمل، مبلغ 60,000 أوقية (197 دولار أمريكي) كدفعات سنوية لمساعدة المعاقين.

تشرف وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة على برامج إعادة دمج الأشخاص من ذوي الإعاقات في المجتمع. وتطور الوزارة برامج للتدريب وتصادق على الشهادات التي تمنحها المؤسسات التي أنشأتها الجمعيات المهنية للأشخاص ذوي الإعاقات. ويجوز للأشخاص من ذوي الإعاقات تقديم شكاوى إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة، كما يجوز لهم اللجوء إلى المحكمة من أجل مزيد من الانتصاف. تلقت الوزارة خلال العام شكوتين، وهذا أقل بأربعة شكاوى عما كان الوضع عليه عام 2013.

استمر برنامجان إخباريان جديدان في البث يومياً على التلفزيون الوطني مدعومين بلغة الإشارة.

الأقليات القومية والعرقية والإثنية

واجهت الأقليات العرقية التمييز الحكومي ضدها. أدى إصدار بطاقات الهوية الوطنية اللازمة للتصويت، لسكان الصحراء الغربية من أصول البيظان البيض، إلى حماية مصالح الطبقة الحاكمة تاريخيا على حساب الأقليات في الجنوب.

نشأ أيضا توتر عرقي وثقافي وتمييز بين البيظان (المور) والموريتانيين الأفارقة نتيجة الفوارق الجغرافية والثقافية بين الفئتين. يتألف البيظان من عدة مجموعات إثنية ولغوية قبلية وعشائرية كما يختلفون من حيث كونهم إما من البيظان السود أو البيظان البيض، رغم أنه كثيراً ما يصعب التمييز بين الفئتين على أساس لون البشرة. سيطرت قبائل وعشائر البيظان البيض، وأغلبهم من ذوي البشرة الداكنة بعد قرون من التزاوج مع مجموعات البربر والأفارقة في جنوب الصحراء الكبرى، على مناصب الحكومة وقطاع الأعمال. أما البيظان السود (يعرفون أيضاً باسم الحراطين أو العبيد المحررين)، فقد ظلوا في معظم الأحيان أضعف من البيض سياسيا واقتصاديا. أما الجماعات الإثنية الأفريقية - الموريتانية، المؤلفة من الهالبولار (وهي أضخم مجموعة من غير البيظان) والولوف والسوننكى، فقد تمركزت في الجنوب وفي المناطق الحضرية، وظلوا غير ممثلين بالنسبة الملائمة في القطاع الحكومي والاقتصادي والعسكري.

ينص الدستور على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية كما ينص على أن اللغات العربية والبولار والسوننكي والوولوف هي لغات البلد الوطنية. وفي حين واصلت الحكومة تشجيع ازدواجية اللغة، العربية-الفرنسية، في النظام التعليمي، أعلنت في شهر آب/أغسطس أن اللغة العربية ستكون من الآن فصاعدا اللغة الرسمية للاتصالات الداخلية للقوات المسلحة. ولم تُستخدم اللغات الأفريقية-الموريتانية الوطنية ولا اللهجة الحسانية العربية كلغات تدريس.

كثيراً ما كانت الخلافات الإثنية تتسبب بالاحتجاجات وحوادث الاضطرابات العمالية، وكان الموريتانيون الأفارقة والبيظان السود في بعض الأحيان يستشهدون بالإرث الذي خلفه الرق لتوضيح نزاعهم مع مسئولي الشحن من البيظان البيض أو المسئولين في الميناء أو موظفي السلامة العامة.

في شهر آب/أغسطس، انضمت شخصيات سياسية وطنية لمنظمات غير حكومية محلية معنية بحقوق الإنسان في اتهام قوات الأمن بإساءة معاملة المواطنين المنحدرين من أصول افريقية (الزنوج) أثناء تحقيق بارز يتعلق بحوادث الأشخاص المفقودين. على سبيل المثال، زعمت هذه الشخصيات أن ضباط الشرطة أخضعوا سكان من أصول موريتانية افريقية في القرية الجنوبية نيابينا لاعتقالات تعسفية لشكوك (لا أساس لها) بأن السكان المحليين اختطفوا و/أو قتلوا أحد البيظان البيض.

وقد ساهم التنافس العرقي بشكل كبير في الانقسامات والتوترات السياسية. وكانت لبعض الأحزاب قاعدة شعبية عرقية يسهل تحديدها، رغم أن الائتلافات السياسية بين الأحزاب ازدادت أهمية. وظل تمثيل البيظان السود والأفريقيين الموريتانيين غير متناسب في الوظائف المتوسطة ورفيعة المستوى في القطاعين العام والخاص.

وكانت التقارير حول خلافات على الأراضي بين العبيد السابقين والأفارقة الموريتانيين والبيظان البيض شائعة. وفقا لناشطي حقوق إنسان وتقارير صحفية، واصلت السلطات المحلية السماح للبيظان البيض بمصادرة الأراضي التي يشغلها العبيد السابقون والموريتانيون الأفارقة، واحتلال ممتلكات الموريتانيين الأفارقة التي استعادتها حكومات سابقة بشكل غير قانوني، وعرقلة استفادتهم من الماء والمرعى.

أبلغت منظمات حقوق الإنسان عن حالات عديدة للخلاف على الإرث بين العبيد أو العبيد المحررين وأسيادهم. على نحو تقليدي، كان مالكو العبيد يرثون ممتلكات عبيدهم.

استمر برنامج الحكومة الذي بدأته عام 2009 للقضاء على آثار الرق تحت رعاية الوكالة الوطنية لمحاربة آثار الاسترقاق والفقر وللدمج (التضامن) (انظروا القسم 2.د). وكانت الميزانية السنوية لبرنامج القضاء على آثار الرق 65 مليون أوقية (213,000 دولار أمريكي)، وهو أقل بنسبة 1 بالمائة من الميزانية الإجمالية لوكالة التضامن. كانت أهداف البرنامج تقليل الفقر وسط العبيد المحررين الذين يبلغ عددهم 44,750 شخصا في مناطق العصابة والبراكنة وكركول والحوض الشرقي، ولتحسين حصولهم على الماء والرعاية الصحية والتعليم والفرص المدرّة للدخل. كما واصلت الحكومة أيضا برنامجها التعاوني مع الأمم المتحدة المعني بالحيلولة دون نشوب النزاعات والذي يهدف إلى تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق السكان المهمشين ، بمن فيهم العبيد السابقين.

من أحد الأهداف الرئيسية الثلاث للوكالة الوطنية لمحاربة مخلفات الرق وللدمج ومكافحة الفقر (التضامن) هو معالجة ما يُسمى بآثار الرق. وعلى نحو مغاير للمنظمات غير الحكومية العاملة في النضال ضد العبودية، فإن المدير العام للتضامن مخول بتقديم شكاوى رسمية لدى سلطات التحقيق والقضاء ضد أسياد العبيد المزعومين ونيابة عن الضحايا. إلا أنه لم يتم تقديم مثل هذه الشكاوى إلى النيابة خلال العام، وكانت نشاطات الوكالة مقتصرة على حملات التوعية، ومشاريع الزراعة والصحة، وإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة حالات العبودية.

أعمال العنف، والتمييز، وأشكال الإساءة الأخرى استناداً إلى الميول الجنسية والهوية الجنسانية

لا توجد قوانين تحمي المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغيري الهوية الجنسانية ضد التمييز. وبموجب أحكام الشريعة الإسلامية، كما هو مطبق في البلاد، تعتبر النشاطات الجنسية المثلية بالتراضي بين الذكور أمرا يعاقب عليه بالاعدام إذا أكده أربعة شهود، إلا أن السلطات لم تطبق هذه العقوبة أبداً. الأنشطة الجنسية المثلية بين النساء يعاقب عليها بالسجن لفترة ما بين ثلاثة أشهر إلى سنتين وبغرامة تتراوح من 5000 إلى 60,000 أوقية (16.40 إلى 197 دولار أمريكي). لم تتم محاكمات جنائية بهذا الشأن خلال السنة، على الرغم من أن مصادر صحفية محلية زعمت أن مسؤولي الشرطة تمكنوا من تفكيك "شبكة" من المثليين السنغاليين الذين تسللوا إلى البلاد. ولم يكن هناك دليل على حدوث عنف مجتمعي ولا تمييز حكومي منهجي على أساس التوجهات الجنسية أو الهوية الجنسانية. نادراً ما كان يتم تحديد أعضاء مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغيري الهوية الجنسانية أو التحدث بشأنهم، على الأرجح بسبب وصمة العار والعقوبات القانونية التي تترتب على وصفهم على هذا النحو. ولم توجد منظمات تدافع عن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغيري الهوية الجنسانية ، ولكن لم تكن هناك أية عوائق قانونية أمام تسجيل مثل هذه المجموعات.

وصمة العار الاجتماعية بسبب فيروس نقص المناعة البشرية و الإيدز

لم يكن هناك أي دليل عن تمييز الحكومة ضد الأشخاص المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز. وعلى الرغم من عدم وجود تقارير محددة عن التمييز المجتمعي ضدهم، إلا أن المحرمات الاجتماعية والمحظورات والمعتقدات المرتبطة بهذا المرض أدت إلى عزلة المصابين.

القسم 7: حقوق العمال

أ. الحق في تكوين الجمعيات والإنتساب إليها وفي التفاوض الجماعي

يسمح القانون لكل العاملين، باستثناء عناصر القوات المسلحة والشرطة، بتكوين النقابات المستقلة والانضمام إلى النقابات التي يختارونها على المستويين المحلي والوطني، ويكفل لهم حق الإضراب القانوني والتفاوض الجماعي. يلزم الحصول على أذن مسبق أو موافقة السلطات قبل الاعتراف بالنقابة. يجب أن يصادق النائب العام على تشكيل كل النقابات العمالية قبل أن تمنح الوضع القانوني. ويجوز للنائب العام أيضاً أن يوقف بشكل مؤقت أعمال النقابة العمالية بناء على طلب من وزارة الداخلية إن كان مسؤولوا الوزارة يعتقدون أن النقابة لم تلتزم بالقانون. ينص القانون على أنه يجوز للسلطات رفع دعوى قضائية ضد زعماء النقابات الذين يعملون على تقويض النظام العام أو الإدلاء ببيانات كاذبة. في الواقع، هذا القانون يخول السلطات الإدارية حل أو إيقاف أو إلغاء تسجيل التنظيمات النقابية من جانب واحد. لا يحق لغير المواطنين أن يصبحوا مسئولين نقابيين إلا إذا كانوا قد عملوا في البلاد في المهنة التي تمثلها النقابة لمدة خمس سنوات على الأقل.

يكفل القانون الحق في الإضراب، إلا أنه يقتضي اتباع إجراءات طويلة ومعقدة قبل تنفيذ الإضراب بشكل قانوني. وبإمكان الحكومة أن تحل نقابة ما إذا ما ارتأت أن النقابة قامت بإضراب غير شرعي أو له دوافع سياسية. يحظر القانون على العاملين الاعتصام أو منع العاملين غير المشاركين في الإضراب من دخول مكان العمل. كانت إجراءات الإضراب تخضع إلى تأخيرات واستئنافات مطولة. لا يحمي القانون بشكل محدد العاملين من التمييز ضد النقابات.

تتطلب المفاوضات الجماعية على المستوى الوطني إذنا أو موافقة مسبقة من رئيس الحكومة الذي يقرر كيف يتم تنظيم المفاوضات الجماعية. ولا يُطلب مثل هذا الترخيص بالنسبة للمفاوضات الجماعية على مستوى الشركة. يجوز لوزير الوظيفة العمومية والعمل أن يدعو للتفاوض بين أرباب العمل والموظفين والنقابات العمالية والحكومة، كما يحق للوزارة أن تشارك في إعداد الاتفاقات الجماعية. ينص القانون على أن الاجتماع يجب أن يعقد بعد 15 يوم من إعلان الأطراف عدم وصولها إلى اتفاق.

فيما عدا عناصر الشرطة والقوات المسلحة والعاملين الأجانب أو المهاجرين، فإن القانون لم يستثني أي مجموعة من مجموعات العاملين من الحق في الحماية القانونية ذات الصلة.

لم تنفذ الحكومة القانون بشكل فعّال، وكانت الموارد وعمليات التفتيش في كثير من الأحيان غير كافية. وعلى الرغم من أن المخالفين نادراً ما كانوا يعاقبون، إلا أن الحكومة أمرت في عدة مناسبات بإعادة العاملين الذين سرحوا ظلماً أو أمرت الشركات بتحسين مزايا وخدمات الموظفين.

كانت إجراءات التسجيل والإضراب رهناً لتأخيرات واستئنافات مطولة. كان مسئولو وزارة الخدمة العمومية والعمل يصدرون إشعارات بشكل روتيني يدعون كل الأطراف إلى التفاوض، وكانت هذه الإشعارات تحظر على العاملين الإضراب لمدة أربعة أشهر. وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق أثناء التفاوض، يتم إحالة القضية إلى محكمة التحكيم. وإن فشلت المحكمة في التوصل إلى اتفاق مرضي للطرفين، بعد ذلك يتعين على الموظفين الانتظار لأربعة أشهر إضافية من وقت اتخاذ القرار قبل أن يتمكنوا من الإضراب بشكل قانوني.

لم يتم احترام حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في التفاوض الجماعي بصفة كاملة على الرغم من أن النقابات مارست حقها في تنظيم العاملين خلال العام. وفي حين كانت المنظمات العمالية مستقلة عن الحكومة والأحزاب السياسية، كما أن الحكومة لم تحل أي من النقابات العمالية خلال السنة، إلا أنه وردت تقارير عن تدخل الحكومة في أنشطة النقابات. على سبيل المثال، وفقاً لتقارير من الاتحاد العام لعمال

موريتانيا، خصمت وزارة الثروة السمكية أجر الوقت الإضافي من العاملين الذين شاركوا في الأنشطة النقابية كوسيلة للضغط عليهم لسحب عضويتهم من النقابة. ورد تقرير بأن شركة تنقيب عن النفط طردت عمال شاركوا في إضراب ووعدت بإعادة تعيينهم إذا وافقوا على ترك الاتحاد والعمل بموجب عقود محددة المدة.

نظم العاملون والنقابات عدة إضرابات خلال العام. بتاريخ 18 شباط/فبراير، تظاهر عاملون أمام مكاتب رئيس الوزراء ضد إقالة ما يقارب من 300 عامل من شركة تعدين الذهب، وفرقت قوات الأمن الحشد بالغاز المسيل للدموع، كما اعتقلت ما يقارب 20 عاملا، بما فيهم زعيم نقابي، في مركز الشرطة في منطقة قصر في نواكشوط.

وبعكس السنوات السابقة، لم ترد تقارير بإقدام الحكومة أو أرباب العمل على ترهيب العاملين وممثلي نقابات العاملين لكي يتجنبوا الإجراءات القانونية.

مع أن التمييز ضد النقابات مخالف للقانون، إلا أن جماعات محلية لحقوق الإنسان ونقابات أفادت بأن السلطات لم تحقق بشكل فعال في الممارسات المعادية للنقابات داخل بعض المؤسسات الخاصة.

ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون جميع أشكال العمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك عمالة الأطفال، كما أنه يجرّم ممارسة الاسترقاق ويفرض عقوبات على المسئولين الحكوميين الذين لا يتخذون الإجراءات اللازمة عند التبليغ عن حالات كهذه، وعلى غيرهم ممن ينتفعون من العمل القسري.على الرغم من أن الحكومة أحرزت تقدماً طفيفاً في مجال إنهاء العبودية، مثل اعتماد "خارطة الطريق" لعام 2010 لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالرق المعاصر من أجل القضاء على هذه الممارسة، إلا أن جهودها لإنفاذ القانون أُعتبرت على نطاق واسع غير كافية مقارنة مع حدّة هذه المشكلة. تلقت الوكالة المعنية بمكافحة مخلفات الرق (التضامن) تمويلا حكوميا يبلغ 7,4 مليار أوقية (24,3 مليون دولار) خلال العام. وعلى الرغم من ذلك، ما زال تقدمها بطيئاً، ومن غير الواضح ما إذا كانت الحكومة قد مولت مبادرات أخرى مناهضة للعبودية غير برنامج القضاء على آثار الرق، الذي عمل على مستوى أدنى من مستواه في السنوات الماضية. أكد مدير التضامن عن نيته في معالجة العبودية من خلال وسائل غير مباشرة، مثل حملات التوعية ومشاريع زراعية محلية، بدلاً من الإحالة إلى النيابة العامة.

لم تكن هناك إدانات بتهم الاسترقاق، كما لم تقم الحكومة بإجراءات قضائية ضد آخرين يُزعم أنهم أسياد لعبيد. لم تتوفر بيانات عن عدد الضحايا الذين تم إنقاذهم من العمل القسري خلال العام. واصلت منظمة العمل الدولية تشجيع الحكومة على تعزيز جهود الملاحقة القضائية من خلال ضمان تمكين الضحايا من اللجوء إلى الشرطة والسلطات القضائية للمطالبة بحقوقهم. أيضا شجعت منظمة العمل الدولية الحكومة على التأكد من أن الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون ينفذون تحقيقات سريعة وفعالة ونزيهة. بالإضافة لذلك، حثت منظمة العمل الدولية الحكومة على تحسين الجهود الرامية إلى حماية الضحايا عن طريق اعتماد وتنفيذ استراتيجية شاملة لمكافحة العبودية.

وردت تقارير عن تشغيل الأطفال قسراً أو بالإكراه. واستمرت الممارسات التي تشبه الاسترقاق الناجمة عادة عن العلاقات القديمة بين السادة والعبيد وشملت البالغين والأطفال. عاملت السلطات بعض بلاغات الاسترقاق على أنها قضايا محتملة لعمالة الأطفال، وهي تحمل عقوبات قانونية أدنى بكثير من قضايا

العبودية. بقي العبيد السابقون وأولادهم في وضع التبعية بسبب افتقارهم للمهارات المطلوبة بالسوق، وبسبب الفقر والجفاف المستمر. حدثت مثل هذه الممارسات في المناطق التي كانت فيها مستويات التعليم منخفضة عادة وكان اقتصاد المقايضة لا يزال سائداً، كما حدثت في المراكز الحضرية، بما فيها نواكشوط، حيث توجد الخدمة المنزلية التي تشبه حالة العبودية، وكانت هذه الأنشطة شائعة نسبياً في أعمال مثل رعي الماشية والعناية بالحقول وأداء أعمال يدوية أخرى مثل الخدمة المنزلية. أجبر أسياد العبيد السابقين بعض العبيد السابقين على العمل مقابل مزيج من المال والسكن والطعام أو الرعاية الطبية. وكان الأفراد الذين خضعوا لهذه الظروف عرضة لسوء المعاملة. واجهت النساء اللاتي لديهن أطفال مصاعب أكبر، وكان من الممكن إجبارهن على البقاء في حالة عبودية للقيام بالخدمة المنزلية والعناية بالحقول أو رعاية الماشية بدون أجر.

ذُكر أن بعض العبيد السابقين واصلوا العمل لدى أسيادهم السابقين أو غيرهم ضمن ظروف استغلالية من أجل الاستمرار في الوصول إلى الأراضي التي كانوا يفلحونها منذ القدم، او بسبب عدم وجود برامج إعادة الإدماج. ورغم أن القانون ينص على توزيع الأراضي على من لا يملكون أرضا، بما في ذلك العبيد السابقين، إلا أن السلطات نادراً ما كانت تطبق هذا القانون. أشارت منظمات غير حكومية ومسئولون حكوميون إلى أن العلاقات النفسية والعشائرية المتأصلة جعلت من الصعب على الكثيرين ممن كانت أجيال من أسلافهم عبيدا التخلص من تلك القيود التي تربطهم بأسيادهم السابقين أو قبائلهم. واستمر بعض الأشخاص في ربط أنفسهم بأسيادهم السابقين لأنهم يؤمنون بأن وضعهم كعبيد هو قدرهم بمشيئة إلهية وكانوا يخشون العقوبات الدينية في حالة كسرهم لتلك الروابط. تعرض العبيد السابقون في كثير من الأحيان للتمييز الاجتماعي واقتصر عملهم على العمل اليدوي في الأسواق والمطارات والموانئ .

حدث العمل القسري أيضاً في المراكز الحضرية حيث جرى احتجاز الأطفال الصغار، غالبا من الفتيات، كخادمات في البيوت دون تقاضي أجر. وكان بعض الأشخاص يعتبرون أنفسهم إما عبيداً أو أسيادا وادعوا بدرجات متفاوتة من المصداقية أنهم لم يكونوا على علم بإلغاء الرق. ذكرت جماعات حقوق الإنسان أن أشخاصاً كانوا يعيشون في ظل علاقات شبيهة بالرق كانوا ينكرون تلك العلاقة للناشطين بعد أن أقنعهم أسيادهم بذلك.

واصلت منظمات غير حكومية الإبلاغ عن حالات اتجار بالأشخاص للخدمة في البيوت، وللتسول في الشوارع لصالح بعض المعلمين الدينيين عديمي الضمير، والعمل كخدم منازل أو رعاة ماشية في أوضاع شبيهة بعلاقات الرق، وكان الضحايا من الرجال والنساء والأطفال.

في 22 آب/أغسطس، نفذ نشطاء من انبعاث الحركة الانعتاقية "إيرا" ومن حركة الحر، وكلاهما من المنظمات غير الحكومية الرائدة في محاربة العبودية، اعتصاماً أمام مركز شرطة في نواذيبو احتجاجاً على لا مبالاة الحكومة تجاه إحدى شكاوى العبودية. كانت قضية نواذيبو تتعلق بإمراتين - فاطمة منت محمد، وهي عبدة في الثانية والعشرين من العمر، وسيدتها المزعومة زينب منت باب، التي خططت، وفقا لمبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية، لاختطاف فاطمة منت محمد وإحضارها إلى داكار. وعلى الرغم من استجواب الشرطة لزينب منت باب على خلفية الشكوى المقدمة، إلا أنهم رفضوا التوصية بتوجيه اتهامات جنائية.

يرجى أيضاً مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار في الأشخاص على الموقع: www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt

ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحظر القانون تشغيل الأطفال دون سن 12. لايجوز تشغيل الأطفال دون سن 13 في القطاع الزراعي إلا بإستثناء من وزارة الخدمة العمومية نظرا لظروف محلية. ويمكن أن يعمل الأطفال دون سن 14 في معظم الأعمال العائلية بترخيص من وزارة الخدمة العمومية والعمل شريطة أن لا يؤثر العمل على صحة الطفل وأن لا يزيد عن ساعتين في اليوم وأن لا يكون خلال ساعات المدرسة أو أيام العطل. وينص القانون على منح الأحداث العاملين ممن تتراوح أعمارهم ما بين 14 و16 سنة 70 بالمائة من الحد الأدنى للأجور، في حين ينص على منح الأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين 17 و 18 سنة 90 بالمائة من الحد الأدنى للأجور. كما ينص القانون على ألا يزيد عدد ساعات عمل الأطفال في اليوم عن ثماني ساعات وأن تتوفر أمامهم فرصة استراحة واحدة أو أكثر لمدة ساعة لكل منها. كما يحظر على الأطفال الانخراط في العمل الليلي. يحظر القانون استخدام أو تحريض الأطفال على التسول ويعاقب المخالفين بالسجن ما بين شهر إلى ثمانية أشهر وبغرامة تتراوح من 180,000 إلى 300,000 أوقية (590 إلى 985 دولار).

تعد وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة الهيئة الحكومية الرئيسية المسئولة عن إنفاذ كافة القوانين المتعلقة بالأطفال. كما أن مكتب الطفولة التابع للوزارة يعزز ويحمي حقوق الأطفال، ويطور وينفذ برامج لرعاية الطفولة، وينسق الجهود لصالح تطوير الأطفال تعليميا كما أنه ينظم وينفذ السياسة الوطنية بهذا الصدد. وتشارك في ذلك وزارة العدل من خلال إدارة الحماية القضائية للطفل، كما تشارك وزارة الداخلية من خلال الشرطة الخاصة بحماية القاصرين، وتتعاون وزارة الخدمة العمومية أيضاً من خلال كل من مكتب العمل ومكتب التفتيش التابعين لها.

وكانت الموارد، وعمليات التفتيش، والمعالجة غير كافية. كان في البلاد 72 مفتشا تلقى 42 منهم تدريبا بالمدرسة الوطنية للإدارة. ومع ذلك، لم يكن أي من المفتشين مسؤولا بشكل خاص عن التحقيق في الامتثال للوائح عمالة الأطفال. يحصل مكتب الطفولة على ميزانية سنوية قدرها 14 مليون أوقية (45,900 دولار)، لكن لم يتم تخصيص أي مبالغ للتحقيقات، ونتيجة لذلك، لم يتم تنفيذ أي تحقيقات في عمالة الأطفال خلال العام.

ولم يكن إنفاذ القوانين كافيا. لم تكن العقوبات المفروضة على الانتهاكات، والتي تشمل الحبس من ثلاثة إلى ستة أشهر، وغرامات مالية تصل إلى 240000 أوقية (790 دولار) كافية لردع الانتهاكات. وفقاً لتقرير صدر عام 2012 عن اليونيسيف، فإن نسبة 16 بالمائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة إلى الرابعة عشر كانوا منخرطين في العمالة. ولم توجد آليات لتبادل المعلومات بين الوكالات أو لتقييم مدى الفعالية. ولم تكن هناك آلية محددة لتقديم الشكاوى سوى عبر مفتشي العمل أو الشرطة الخاصة بحماية القاصرين. كانت المنظمات غير الحكومية هي المنظمات الوحيدة التي عالجت قضايا الأطفال الضحايا وأحالتها إلى الشرطة الخاصة لحماية القاصرين وقامت بالضغط على الحكومة من أجل البت في القضايا أو لإعادة دمج الضحايا في المراكز الاجتماعية أو في المدارس.

قام عدد غير معروف من الطلبة الصغار، جميعهم تقريبا من قبائل هالبولار، بالتسول في الشوارع وإعطاء الدخل لمدرسي القرآن في مقابل تلقيهم التعليم الديني. وردت تقارير موثوقة بأن عدداً صغيراً من مدرسي القرآن أجبروا الطلبة على التسول لمدة تزيد عن 12 ساعة يوميا، وقدموا لهم بالمقابل طعاماً ومأوى غير ملائمين. واستمرت الحكومة في برنامجها الذي وضعته لتقليص عدد الطلبة وتعاونت مع منظمات غير حكومية في توفير الرعاية الطبية والغذائية الأساسية للطلبة.

غير أن عمل الأطفال في القطاع غير الرسمي ظلّ مشكلة كبيرة خاصة في الأحياء الفقيرة في المدن. أشارت عدة تقارير إلى أنه في منازل المناطق الحضرية الغنية، تم إجبار فتيات، أغلبهن من مناطق نائية، لا تتجاوز أعمارهن سن السابعة، على العمل كخادمات في المنازل بدون أجر.

أرغم زعماء عصابات الشوارع الأطفال على السرقة والتسول وبيع المخدرات في شوارع العاصمة. كما ورد أنه تم إرغام الأطفال على العمل في الحقول الزراعية وفي البناء وفي رعاية الماشية.

وفي المناطق الريفية عمل الأطفال الصغار عادة في الرعي وفي زراعة المحاصيل اللازمة للمعيشة مثل الأرز والذرة والسرغوم وفي صيد الأسماك وغيرها من الأعمال الهامة لدعم نشاطات أهاليهم. وفي المناطق الحضرية عمل الأطفال في قيادة العربات التي تجرها الحمير لنقل المياه ومواد البناء. وتمشيا مع التقاليد القديمة، عمل بعض القاصرين كمتمرنين على مهنة في الصناعات البسيطة مثل صنع الأدوات المعدنية والنجارة وتصليح السيارات والبناء، وفي القطاع غير الرسمي. استمرت الدولة في تشغيل ستة مراكز لحماية الأطفال الذين يعيشون ظروفا صعبة ودمجهم في المجتمع: اثنين في نواكشوط وواحد في كل من كيفة، ونواذيبو، وروصو، وأليغ.

يرجى أيضاً مراجعة تقرير وزارة العمل إستنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال على الموقع:
www.dol.gov/ilab/reports/child-labor/findings

د. التمييز في التوظيف أو مجال العمل

يحظر قانون العمل التمييز في التوظيف أو مجال العمل على أساس نوع الجنس، لكنه لا يمنع التمييز بناء على الإعاقة أو اللغة أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسانية، أو الإصابة بفيروس الإيدز أو غيره من الأمراض المعدية، أو الحالة الاجتماعية. وعموماً لم تطبق الحكومة القانون بصورة فعالة. وقد طبقت القانون أكبر جهتي توظيف في البلاد، وهما سلك الخدمة المدنية في الحكومة والشركة الوطنية للمناجم، التي تملكها الحكومة، على الرغم من أن معظم أصحاب الأعمال الخاصة لم يطبقوه. وفي قطاع الأجور الحديث، حصلت المرأة على مزايا عائلية من بينها إجازة وضع مدتها ثلاثة أشهر. سعت الحكومة إلى إتاحة فرص عمل جديدة للمرأة في القطاعات التي كانت تقليدياً قطاعات يعمل فيها الرجال، مثل السلك الدبلوماسي، وخدمات الرعاية الصحية، والاتصالات، والشرطة، والجمارك. أفادت منظمة العمل الدولية بوجود ارتفاع طفيف في حصة الإناث من العمالة في المهن ذات المكانة العالية، إذ ارتفعت من 28,2 بالمائة عام 2005 إلى 29,9 بالمائة عام 2010.

حدثت حالات التمييز في مجال العمل على أساس العرق واللغة. وفقاً لممارسة طويلة الأمد، بقيت جهود النهوض بالموريتانيين السود -- الحراطين والموريتانيين الأفارقة على حد سواء -- في القوات المسلحة محدودة. ميزت السياسة الجديدة التي تنظم المراسلات العسكرية، والتي نصت على أن اللغة العربية هي لغة التواصل الداخلي للقوات المسلحة، ضد أعضاء الخدمة غير الناطقين بالعربية، والذين كان معظمهم من الموريتانيين الأفارقة.

حدثت حالات التمييز في مجال العمل على أساس العرق والوضع الاجتماعي. على سبيل المثال، عمل الحراطون بأجور أدنى أو حصلوا على حمايات قانونية أقل، على الرغم من وجود قوانين تحظر مثل هذه المعاملة.

كما حدث أيضاً تمييز ضد العاملين المهاجرين. وعلى الرغم من وجود قوانين تحظر مثل هذا التمييز، إلا أن العاملين المهاجرين عملوا بأجور أقل، وحصلوا على حماية قانونية أدنى، أو واجهوا قيوداً تعسفية مثل استبعادهم من العمل في سيارات الأجرة الخاصة.

هـ. ظروف العمل المقبولة

بلغ الحد الأدنى القانوني للأجور على المستوى الوطني للبالغين 30,000 أوقية (100 دولار أمريكي) في الشهر، وقد ازداد هذا المبلغ من 21,000 أوقية (70 دولار أمريكي) عام 2011. وكان خط الفقر لعام 2008 يعادل دخلا سنويا يبلغ 129,000 (425 دولار أمريكي)، وكان خط الفقر المدقع لعام 2008 يعادل 96,400 أوقية (315 دولار أمريكي).

ينص القانون على أنه لا يجوز أن يزيد أسبوع العمل القانوني العادي في المجالات غير الزراعية عن 40 ساعة أو ستة أيام في الأسبوع بدون ساعات العمل الإضافية التي يجب دفعها بمعدل متدرج حسب عدد الساعات الإضافية التي عملها العامل. ويمكن أن يشتغل العاملون في مجال الخدمة المنزلية وبعض الفئات الأخرى من العاملين 56 ساعة بالاسبوع. يشترط القانون منح الموظفين فترة استراحة واحدة على الاقل مدتها 24 ساعة متواصلة في كل اسبوع. لا توجد نصوص قانونية تتعلق بالعمل الإضافي الإجباري. يُعتبر مكتب العمل في وزارة الخدمة العمومية والعمل الجهة المسئولة عن إنفاذ قوانين العمل، إلا أنه لم يقم بذلك بشكل فعال بسبب نقص الإمكانيات المالية. بلغ العدد الإجمالي لمفتشي العمل 72 مفتشا. وضعت الحكومة معايير للصحة والسلامة. ينطبق القانون على جميع العاملين في القطاع الرسمي. قانون العمل يحمي كل العاملين بغض النظر عن جنسيتهم.

وفقا للكونفدرالية العامة لعمال موريتانيا، سجلت الوكالة العامة للضمان الاجتماعي 702 حالة وفاة أو إصابة في مكان العمل حتى نهاية شهر أيلول/سبتمبر، أي بزيادة 258 حالة مقارنة مع عام 2013، حدثت 342 منها في شركة التعدين الوطنية.

كانت الأغلبية تعمل في القطاع غير الرسمي، خاصة في زراعة الكفاف وتربية الحيوانات. وكان 25 بالمائة فقط من العاملين في وظائف بدخل منتظم. ولم يتم تطبيق الحد الأدنى الوطني للأجر الشهري الذي يفرضه القانون.

على الرغم من هذا القانون، أشارت نقابات العاملين إلى وجود ظروف تقترب من ظروف العبودية الحديثة في العديد من القطاعات، بما في ذلك صناعة تحضير الأغذية. في هذه الصناعات، لم يكن لدى العاملين عقود عمل ولم يحصلوا على كشف الراتب، بالرغم من قانون عام 2013 الذي ألزم أرباب العمل على توقيع عقود عمل خطية مع عمال اليومية، وكانت أجورهم أدنى من الحد الأدنى الرسمي، كما أنهم عملوا في ظروف متردية للغاية. وفي بعض الأحيان، لم يتلق العاملون أجورهم لعدة شهور.

كانت ظروف العمل في صناعة صيد الأسماك صعبة أيضاً. ذُكر أن الصيادين التجاريين عملوا في كثير من الأحيان لأكثر من 40 ساعة في الأسبوع بدون تلقي أجر العمل الإضافي. علاوة على ذلك، فإن بعض عمال المصانع الذين يعملون في معامل معالجة الأسماك وفي صناعة القوارب لايحصلون على عقود تضمن شروط عملهم. ظلت عمليات التفتيش الحكومية لسفن الصيد ومعامل المعالجة ومصانع القوارب نادرة.

كانت انتهاكات الحد الأدنى للأجور أو قوانين العمل الإضافي متكررة في الكثير من القطاعات، ولكنها كانت أكثر شيوعاً في القطاع غير الرسمي، الذي يشمل خدم المنازل، والباعة المتجولين، والصيادين الحرفيين، وجامعي القمامة، ومحصلي أجور الحافلات، وسائقي العربات التي تجرها الحمير، والمتدربين على المهن، والميكانيكيين، وأصحاب مهن أخرى.

بموجب القانون، يمكن للعمال النأي بأنفسهم عن الأوضاع التي تهدد الصحة والسلامة دون أن يؤثر ذلك على عملهم، لكن السلطات لم توفر حماية فعلية للعاملين في هذه الأوضاع. اعتمدت وزارة الخدمة العمومية والعمل عام 2011 لائحة لتنظيم الخدمة المنزلية من خلال وضع حد أدنى لظروف العمل، والعقود، والإجازات، وحصول خدم المنازل والقائمين برعاية الأطفال على الضمان الاجتماعي، وذلك تماشياً مع الاتفاقية رقم 189 لمنظمة العمل الدولية، إلا أن الحكومة لم تتبنى آلية مناسبة لتطبيق هذه اللائحة. وعلى الرغم من وجود القانون، لم يكن بوسع خدم المنازل الابتعاد عن الأوضاع الخطرة وتفاديها دون التعرض لخطر فقدان العمل. ولا يحصل خدم المنازل في القطاع غير الرسمي على نفس الحماية القانونية.